



أخيراً وليس آخراً، لا يزال أفراد عائلات الأشخاص الذين فقدوا وماتوا بعد غرق قارب 23 نيسان 2022، ينتظرون إجراء تحقيقات⁵ شاملة وتحمل السلطة مسؤوليتها. وبتاريخ 22 حزيران 2022، أُحيلت القضية من المحكمة العسكرية في بيروت لعدم الاختصاص إلى المدعي العام في لبنان الشمالي. وفي 21 أيلول 2023، حفظت القضية.

وعليه، فإن المنظمات الموقعة أدناه، تحث السلطات اللبنانية والمجتمع الدولي على:

1. التحقيق وإستعادة الرفات:

- إعادة فتح قضية القارب الذي غرق في نيسان 2022.
- تحويل القضية من المحكمة العسكرية إلى محكمة جنائية عادية لإجراء تحقيق مستقل ومحيد وسريع وشامل وفعال في غرق القارب.
- العمل على استعادة رفات جميع الركاب المفقودين.

2. الحقوق وتقديم الدعم:

- احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لطالبي اللجوء بما يتماشى مع ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان.
- توفير فرص التوطين السريع لمن هم في حاجة.
- تقديم الدعم الطبي والنفسي لمن يتم إنقاذهم في البحر.
- توفير حرية التنقل والسماح بالحصول على جواز السفر اللبناني دون تأخير ورسوم معقولة، وفق ما ينص عليه الدستور اللبناني والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

3. البدائل الآمنة ودعم سبل العيش:

- توفير بدائل آمنة وقانونية لأولئك الذين يفكرون في الهجرة غير النظامية.
- دعم سبل العيش وتحسين الوصول إلى الخدمات للمجتمعات الضعيفة.
- زيادة المساعدات الإنسانية لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، والتي تساهم في الهجرة غير النظامية لكل من السكان المحليين ومجتمعات المهاجرين.

قائمة الموقعين:

الأرم فون، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، حركة مناهضة العنصرية، ملفات قيصر للعدالة، مركز الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية، مركز الوصول لحقوق الإنسان، مركز سيدار للدراسات القانونية، منّا لحقوق الإنسان، نوفوتوزون.